



الناجون من الأزمة: التجار والمصرفيون!

- الأثر المتباين لأزمات ارتفاع الأسعار
بين الفقراء والأغنياء-

أشرف سمارة



مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية
Social and Economic Policies Monitor (Al Marsad)

جميع الحقوق محفوظة لـ: مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية ©

2023

فلسطين- رام الله

الفهرس

4.....	ملخص تنفيذي
6.....	تقديم
7.....	أهمية الدراسة
8.....	منهجية الدراسة
10.....	التضخم من يستورده ومن يتحمل تبعاته؟
12.....	الواقع الفلسطيني
12.....	العمل والأجور في فلسطين
13.....	تراجع القوة الشرائية للأجور
14.....	النمط الاستهلاكي
17.....	الفقر وارتفاع الأسعار
20.....	الاستنتاجات
22.....	التوصيات
24.....	المصادر والمراجع

ملخص تنفيذي

الفئات الضعيفة والمهمشة تعاني بشكل أكبر وعلى مدى زمني أطول من الآثار السلبية للأزمات الاقتصادية، تصل أحياناً حدود يتحول فيها الفقر إلى مسألة تتعلق بالحياة والموت، فالنفوذ وامتلاك مصادر القوة، والاحتكار والتحكم بالموارد الاقتصادية، جعل الآثار والأعباء أكثر حدة على الفقراء، مما انعكس في انعدام العدالة في توزيع الدخل بين الفقراء والأغنياء، وفاقم مشكلة البؤس والحرمان لمن لا يمتلكون مقومات وموارد تتعلق بالقدرة على الاستجابة والتأقلم مع الأزمات، التي رافقها مزيد من التراكم الرأسمالي في أيدي فئات محدودة على المستويات المحلية والخارجية، المتحالفة فيما بينها بتقاطع المصالح.

حوالي 50% من دخل الفقراء ينفق على المواد الغذائية، وبإضافة ما ينفق على المسكن والملبس والمواصلات تنفق الأسر الفقيرة حوالي 70% من دخلها على هذه المجموعات، بينما ينفق الفقراء 50% من دخلهم على الغذاء وتنفق الأسر الغنية 20% فقط ، هذا لا يعني أن الفقراء يأكلون أكثر، على سبيل المثال الأسرة التي يصل دخلها الى 10,000 شيقل تنفق 2,000 شيقل على الطعام، وبالتالي يتبقى 80% من دخلها لباقي السلع والخدمات، وهو ما قيمته 8,000 شيقل، بالمقابل أسرة فقيرة بنفس عدد الأفراد دخلها 2,000 شيقل تعني إنفاق 1,000 شيقل على الطعام، وهذا يعني أن الأسر الفقيرة تستهلك طعاماً أقل رغم أنه يستحوذ على نسبة أكبر من دخلها وإذا ما أضيفت باقي السلع الأساسية، سيستنفذ معظم دخل الأسر الفقيرة، بالمقابل الأسر الغنية تلبى احتياجات أساسية أكبر بمبالغ مالية أعلى ولكنها تمثل نسبة قليلة من دخلها، أي أن ما يتبقى من الدخل لباقي السلع والخدمات خاصة الترفيهية والكمالية كبير، يمكنها من التمتع بمستوى رفاه عال. وبالتالي ارتفاع أسعار السلع الأساسية، كان دائماً أعلى وأكثر حدة على الفقراء.

خلال الـ25 سنة الماضية ارتفعت الأسعار في فلسطين بحوالي 100%، وخلال أزمة الغذاء العالمي عام 2008 ارتفعت الأسعار بحوالي 10% خلال عام واحد، وفي العام 2022 ارتفعت الأسعار بحوالي 4%، وخلال نفس العام تغير متوسط الأجر في فلسطين من 77 شيقلاً الى 78 شيقلاً يومياً فقط، أي شبه ثابت، وفي الوقت الذي أدى فيه ارتفاع الأسعار إلى عدم قدرة الأسر الفقيرة على تلبية احتياجاتها، هناك تراكم لأرباح التجار والوكلاء.

رغم التلويح بانتهاج استراتيجيات الفكاك من الاعتمادية والتبعية، إلا أن واقع الحال يشير إلى استمرار اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على حوالي 70% إلى 75% من الواردات لتلبية الاحتياجات المحلية، بالتالي مصدر التضخم في الأراضي الفلسطينية بالأساس مستورد، ولا تفلح السياسات النقدية والمالية التقليدية (يتطلب تنفيذ جزء منها استقلالية وتوفر عملة محلية) لكبح جماح ارتفاع الأسعار، حيث يعاني الاقتصاد الفلسطيني من درجة عالية من الاعتمادية والتبعية في تلبية الاحتياجات، جعلته عرضة لحالة من عدم الاستقرار وغير قادر على التخطيط الاستراتيجي بعيد المدى، ويحد من فعالية السياسات المحلية للمعالجة، وتبخر دخل المواطن الفلسطيني عندما وضع بين فكي كماشة ارتفاع الأسعار ورفع أسعار الفائدة من قبل البنوك التجارية كاستجابة لرفع أسعار الفائدة العالمية، بادعاء استخدام سياسات تحد من أثر التضخم، الأمر الذي لن تجدي معه المعالجات المحلية لأنه ليس محلياً بالأساس، بل حقيقة الأمر أن الأزمة أفرغت جيوب المواطنين وراكمت أرباح كبار التجار والبنوك وأصحاب الأنشطة الاحتكارية.

تقديم

تتفاوت قدرة الأفراد والجماعات والدول على مواجهة الأزمات وتحمل أعبائها، سواء كانت طبيعية أم بشرية، كما أن هنالك من يستثمر فيها ويستفيد منها، تبعاً للكثير من العوامل، وتأتي في مقدمتها العوامل الاقتصادية، والنفوذ وامتلاك مصادر القوة والتأثير، وهذا أساس تباين تأثير وتبعات الأزمات الاقتصادية عالمياً من دولة لأخرى، وعلى المستويات المحلية ينعكس ذلك في تفاوت الأثر. في هذا السياق يبرز التساؤل حول صناعة الأزمات؛ من يدفع ثمنها ومن يجني ثمارها؟ فغالباً ما تعاني الفئات الضعيفة والمهمشة بشكل أكبر، وعلى مدى زمني أطول من الآثار السلبية للازمات الاقتصادية، كونها أكثر هشاشة وأضعف من حيث الإمكانيات المتوفرة لديها لمواجهة تلك الأزمات. كما أن ارتباط أثر الأزمات الاقتصادية بمدى القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية، وأحياناً التي يرتبط توفرها بالبقاء على قيد الحياة في بعض المجتمعات، في هذه الحالة يتحول الفقر من مؤشر اجتماعي واقتصادي، إلى مسألة تتعلق بالحياة والموت.

في السنوات الأخيرة خاصة بعد العام 2008 (أزمة الغذاء العالمي وما تلاها من أزمات اقتصادية)، وصولاً إلى أزمة فيروس كورونا في العام 2020، والنزاع الروسي الأوكراني في العام 2022، والتي توالى فيها ارتفاعات مستمرة ومتراكمة في مستويات الأسعار للسلع الأساسية ومدخلات الإنتاج الأساسية، التي ترتبط بسلسلة العملية الإنتاجية في شتى المجالات كالوقود والحبوب والزيوت على سبيل المثال، مما جعل أثرها أوسع وأشمل، كما أن ترفاق ارتفاع الأسعار مع الاحتكار والتحكم بالموارد الاقتصادية، جعل الآثار والأعباء أكثر حدة على الفقراء، والتي انعكست بمزيد من البؤس والحرمان، كونهم لا يمتلكون مقومات وموارد تتعلق بالقدرة على الاستجابة والتأقلم مع تلك الصدمات، وفي نفس الوقت يرافق تلك الأزمات الاقتصادية مزيداً من التراكم الرأسمالي في أيدي فئات أخرى على المستويات المحلية والدولية، نتيجة امتلاك مقومات التحكم لتوجيه تلك الأزمات، وفي أقل الأحوال تحييد آثارها، تتمثل في النفوذ والقوة الاحتكارية والتحكم في سلسلة وآليات توفير السلع، ونظام السوق وصياغة السياسات المتعلقة بالتعاطي والتعامل مع تلك الأزمات، وسبل المواجهة، بحكم إمكانياتهم المادية أو نفوذهم ودورهم في صناعة وصياغة السياسات، ناهيك أحياناً عن الدور للبعض، سواء أفراد أو جماعات أو دول، في صناعة الأزمة ذاتها، ضمن السياسات الدولية ودواتها التي تتحكم فيها وتوجهها بعض الدول تبعاً لمصالحها المحلية والعالمية، في بسط النفوذ والسيطرة، وتوجيه استخدام الموارد.

ضمن هذه الورقة سيتم التركيز على قياس تباين تأثير الازمات الاقتصادية على الفئات المختلفة ارتباطاً بمستويات الدخل في الواقع الفلسطيني، مع التركيز على قياس كيفية تأثيرها على الفئات المهمشة والأكثر فقراً، وهم ذاتهم الأقل نفوذاً وقدرة على الوصول للموارد، وهم الأكثر عرضة للأثار السلبية لتلك الازمات، لأن هامش القدرة على التأقلم المتاح لهم ضمن امكانياتهم المحدودة يكاد يكون معدوماً في كثير من الأحيان، وهذا يزداد حدة كلما كان ارتباط الازمات الاقتصادية بارتفاع في أسعار السلع الأساسية.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية قياس وتتبع الآثار الاقتصادية لظاهرة ارتفاع الأسعار، في الواقع الفلسطيني، والتي وصلت إلى مستويات قياسية نتيجة تراكم الارتفاع عبر الزمن، كما أنها باتت تتكرر بوتيرة شبه دائمة، وتشكل مصدر قلق يؤرق الفلسطينيين بشكل عام، والفقراء بشكل خاص، هذا الارتفاع المستمر في مستويات الأسعار، والذي أصبح أكثر تركيزاً في السلع والمواد الأساسية، المرتبطة بالحياة اليومية للأسر المعيشة، والتي تتعذر الحياة بدونها، ولا يوجد هامش من القدرة على التأقلم مع تقلبها. ناهيك عن عدم القدرة على الاستغناء عنها، من خلال تعديلات في النمط الاستهلاكي لتلك الأسر، لأنها لا تتوفر فيها هوامش المرونة، سواء بالإحلال من خلال تغييرها بسلع بديلة، أو تغيير الكميات نحو تقلبها، كاستجابة لتغيرات الأسعار، كما يحصل في حال السلع الكمالية والرفاهية الأخرى. نتيجة لذلك تصبح الأسر المعيشة التي كانت بالكاد تلبى احتياجاتها الأساسية ضمن مستويات معينة من الدخل، أو هي قريبة من مستوى خط الفقر، عرضة للوقوع في براثن عدم القدرة على الاستمرار في تلبية تلك الاحتياجات، ناهيك عن حال الأفراد والأسر تحت خط الفقر قبل ارتفاع الأسعار، وبالتالي يقع مزيد من الأفراد في دائرة الفقر، وتزيد معاناة الأسر وعجزها عن تلبية احتياجاتها الأساسية، بنفس مستويات الدخل السابقة. وهذا يتطلب خطوات وتدبير تعالج هذه الظاهرة وتحد من تداعياتها، من خلال استهداف والتركيز على تلك الفئات من المجتمع، وهذا تدخل آني وسريع، أما على المدى البعيد لا بد من إجراءات وسياسات، تتجاوز الحد من آثارها، إلى معالجة أسباب حدوثها على المستوى المحلي على الأقل، يتضمن

التركيز على السلع الأساسية التي تتعلق بالحياة اليومية للأسر المعيشية، وهذا دور مركزي للفاعلين في المجتمع خاصة الحكومات التي تناط بها تقديم وصياغة السياسات.

تكاملاً مع هذا الطرح ولتتضح الصورة، سنتطرق الورقة إلى استعراض بعض سمات المجتمع الفلسطيني الاقتصادية والاجتماعية، من خلال عرض وتحليل المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، ذات العلاقة المباشرة بظاهرة ارتفاع الأسعار، لاستشراف آثارها على تلك المؤشرات، ومحاولة تقديم مقترحات وتوصيات تتعلق بالحلول التي تنتهجها الدول في التصدي والحد وتجاوز تبعات تغيرات الأسعار في خططها التنموية على المدنيين، القصير الأني والبعيد الاستراتيجي.

منهجية الدراسة

في هذه الورقة البحثية، تم تتبع تأثير ارتفاع الأسعار ارتباطاً بمستوى الدخل ونمط الاستهلاك في الواقع الفلسطيني على الأسر ضمن الفئات المختلفة، تبعاً لمستويات الإنفاق، مع التركيز على سنوات الأزمات التي تميزت بارتفاع أسعار السلع الأساسية. وخلال هذه الورقة تم تغطية:

- تحليل نمط الإنفاق الفلسطيني واختلافه بين الأسر الفلسطينية ارتباطاً بمستوى الدخل.
- الربط بين ارتفاع الأسعار وتأثيره على الأسر الفلسطينية ضمن مستويات الدخل المختلفة ارتباطاً بالسلع والخدمات التي تتغير أسعارها.
- قياس أثر ارتفاع الأسعار على الفئات المختلفة ارتباطاً بمستوى الدخل، مقارنة بالأثر المحسوب على أساس المتوسطات، دون الأخذ بعين الاعتبار اختلاف مستويات الدخل، كما هو حاصل في إصدار البيانات الرسمية.
- تم تحليل لأوضاع الفئات الأكثر هشاشة في مواجهة ارتفاع الأسعار في الواقع الفلسطيني، وكيف يتم تحمل أعباء ارتفاع الأسعار بين المتفاعلين في الإقتصاد الفلسطيني، تبعاً للنفوذ وعلاقات القوة ضمن نظام السوق المتبعة.
- تتبع التغيرات في مستوى الأجور ومدى توافقها مع تغيرات الأسعار، ضمن سلسلة البيانات خلال الفترة 2000 -

.2022

تم خلال الورقة البحثية استخدام بيانات مسح إنفاق واستهلاك الأسر الفلسطينية المنفذ من قبل الإحصاء الفلسطيني 2017، بحيث تم تقسيم البيانات إلى ثلاثة مستويات حسب قيم الإنفاق الكلية على النحو التالي:

- ذوي الدخل المتدني
- ذوي الدخل المتوسط
- ذوي الدخل المرتفع

تم اشتقاق التوزيع النسبي للإنفاق على لكل فئة من فئات الدخل، وتم الربط بين التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك الذي يصدر عن الإحصاء الفلسطيني، ويستند في حسابه على توزيع الإنفاق بناء على متوسط الإنفاق الكلي للأسر الفلسطينية، وبين أثر التغير في الأسعار لكل شريحة من شرائح الدخل المختلفة، وتأثيرها على مستوى الرفاه لتلك الأسر، وأثرها على دخل تلك الأسر، كما تم الربط بين تغير مستويات الأسعار، وانعكاسها على متوسطات الأجور الأسمية (غير المعدلة بأثر التضخم) من خلال ربطها ببيانات مسوح القوى العاملة الصادرة عن الإحصاء الفلسطيني، لقياس تغير القوة الشرائية لشرائح الدخل المختلفة ارتباطاً بتغير الأسعار، والخروج بتوصيات تتعلق بالية التعامل مع تغير الأسعار خاصة للسلع الأساسية ارتباطاً بشرائح الدخل المختلفة، تتجاوز التوصيات العامة التي تتعامل مع المجتمع ككل ضمن شريحة واحدة تتأثر بتغيرات الأسعار.

التضخم من يستورده ومن يتحمل تبعاته؟

في الأراضي الفلسطينية مصدر التضخم بالأساس مستورد، نظراً لاعتماد الاقتصاد الفلسطيني على الواردات الخارجية في تغطية الاحتياجات المحلية في شتى المجالات بنسبة تصل إلى أكثر من 70% إلى 75%، (الإحصاء الفلسطيني بيانات التجارة الخارجية)، ناهيك عن أن نسبة كبيرة من المواد الخام ومدخلات الإنتاج المحلي هي مستوردة، مما يرفع درجة الاعتمادية والتبعية في تلبية الاحتياجات المحلية للخارج، وهي سمة تجعل الاقتصاد الفلسطيني يعاني من حالة عدم الاستقرار وتحد من القدرة على التخطيط الاستراتيجي بعيد المدى، ويحد من فعالية السياسات المحلية للمعالجة، إذا لم تكن مبنية على استراتيجيات الفكاك من هذه الاعتمادية والتبعية، ناهيك عن أهمية هذا البعد في خصوصية المجتمع الفلسطيني الواقع تحت الاحتلال بأبعاده الوطنية الهامة، كأداة من أدوات النضال للخلاص من الاستعمار الصهيوني، وبالتالي دون العمل على تغيرات هيكلية في البنية الاقتصادية للواقع الفلسطيني، الذي يعاني من تضخم مصدره الأساسي ليس الزيادة في الدخل، وبالتالي فائض طلب يدفع الأسعار إلى الارتفاع، تعالجها زيادة البطالة أو تراجع الدخل ورفع أسعار الفائدة، في هذه الحالة لن يكون ذو أثر على مستويات الأسعار، كما تطرح النظريات الاقتصادية التقليدية من خلال السياسات النقدية والمالية، كون مصدر ارتفاع الأسعار هو نتيجة الأزمات العالمية الخارجية بالأساس، ذات الآثار العابرة للحدود، بانعكاساتها ضمن تشابك وانفتاح الاقتصادات العالمية، وهي ذات آثار أكثر حدة وتحتاج إلى مدى زمني أطول، يعتمد على درجة اعتماد فلسطين على المحيط الخارجي في تغطية احتياجاتها، وقدرتها على توليد بدائل محلية لبعض تلك الاحتياجات، ضمن استراتيجية إحلال الواردات بالإنتاج والاستهلاك المحلي، (تودارو، 2012)، وبالتالي الإقدام على رفع أسعار الفائدة كما يحدث حالياً من قبل البنوك التجارية كاستجابة لرفع أسعار الفائدة العالمية خاصة الفيدرالي الأمريكي الذي رفع سعر الفائدة ثماني مرات خلال العام 2022 وبداية العام 2023 لتصل 4.75%، في الحالة الفلسطينية رفع أسعار الفائدة سيؤدي إلى زيادة الأعباء على المقترضين السابقين من خلال زيادة الأقساط التي سيدفعونها، ومن جهة أخرى سيحد من التوجه إلى الاقتراض بشقيه الفردي والاستثماري، وفي هذه الحالة ستتعارض مع التوجه بتوسيع الاستثمار المحلي ضمن سياسة إحلال الواردات، التي تحتاج إلى دعم وتشجيع للإنتاج وبالتالي تقليل تكلفة الاستثمار المحلي، ناهيك عن مدى قانونية رفع أسعار الفائدة على المقترضين السابقين، والتي تحتاج إلى مراجعة لنوع التعاقد، هل كان على سعر فائدة ثابت أم على سعر فائدة متحرك، ولا نعتقد أن الأفراد المقترضين لديهم الخبرة المالية عند التعاقد للحصول على القرض لهذه الأبعاد.

كما أن الحاجة للقرض الفردي قد تحول دون إمكانية فرض شروط المقترض، وبالتالي الطرف الأقوى يحافظ على نسبة أدنى من المخاطرة وتحمل الأعباء لتغيرات أسعار الفائدة، وهو في هذه الحالة البنوك طبعاً، بالمقابل نجد أن الفائدة على الودائع تكون ثابتة في إجراء لا يتضمن العدالة في توزيع العبء والاستفادة من تغير سعر الفائدة، والتي تكون لصالح البنوك في الحالتين على حساب المقترضين والمودعين، مما يفاقم عبء ارتفاع الأسعار إلى المواطنين، والتي لن يحلها رفع سعر الفائدة في الواقع الفلسطيني، لأننا نتحدث عن تضخم مستورد خارج نطاق التأثير المحلي، ولا يوجد عملة محلية نستطيع نسبياً التأثير في قيمتها السوقية، وإن توفرت في اقتصاد ضعيف لن يكون قادراً على حمايتها من التضخم الخارجي، هذا جعل الأعباء مركبة، ووضع المواطن بين فكي كماشة ارتفاع الأسعار وزيادة عبء الدين المتمثل بزيادة أقساط القروض، ففي الربع الثاني من العام 2022 رفعت البنوك التجارية أسعار الفائدة على عملة الدولار من 5.56% إلى 5.62%، بالمقابل خفضت الفائدة على الودائع بنفس العملة من 2.12% إلى 2.08%، كذلك تم تخفيض الفائدة على ودائع الشيكال من 2.02% إلى 1.8% عن ذات الفترة، (سلطة النقد الفلسطينية، 2022)، (مع ملاحظة بيانات النصف الثاني من العام 2022 حول تعديل أسعار الفائدة غير منشورة حتى تاريخ اعداد هذه الورقة)، وبالتالي هناك تعديلات أخرى حصلت لم ترصد، في هذا السياق أشار الخبير الاقتصادي محمد سلامة أن سلطة النقد لن تستطيع التدخل لحماية المقترضين من هذا الإجراء، وإنما تحدد سقف القسط بما لا يتجاوز 50% من الدخل وفي هذه الحالة ستعمل البنوك على زيادة أمد القرض، وبالتالي فوائد أكثر. كما يجب أن تعمل على موازنة ارتفاع الفوائد على الودائع والقروض، وهو ما لم يحدث حسب البيانات التي تم تحليلها فيما يخص تغيرات أسعار الفائدة خلال العام 2022، ولم تكن هذه النسبة هي الأخيرة من حيث رفع سعر الفائدة حيث ارتفع عدة مرات كان آخرها الربع الأخير من العام 2022، ومع بداية العام 2023 أيضاً عادت للارتفاع، حسب مقابلات مع بعض موظفي البنوك العاملة في فلسطين، بالإضافة إلى مقابلات من مقترضين فلسطينيين أفادوا بأنه يتم إبلاغهم من خلال رسائل نصية برفع سعر الفائدة وتغير القسط الشهري، لأن البنوك الفلسطينية تعطي القروض ضمن نظام الليبور (LIBOR) أو السوفر (SOFR) وهي أنظمة مالية عالمية لقياس سعر الفائدة ارتباطاً بالمعاملات المالية، لتقدير التغير على أسعار الفائدة، والتي تتضمنها شروط التعاقد عند الاقتراض، بحيث لا تكون على نسب فائدة ثابتة.

الواقع الفلسطيني

الأراضي الفلسطينية من الدول التي تعتمد على الخارج بشكل أساسي في تلبية احتياجاتها بنسبة كبيرة، نتاج عاملين متداخلين، ضعف الإنتاج وتحكم الاحتلال الصهيوني، الذي يهدف بشكل مستمر إلى تكريس وتعميق العامل الأول ضمن سياسة ممنهجة، كما تتسم الأراضي الفلسطينية بارتفاع نسبة الإنفاق على السلع والخدمات الأساسية من إجمالي الدخل، حيث تتفوق الأسر الفلسطينية بالمتوسط حوالي 60% من دخلها على الغذاء والسكن والمواصلات، (الإحصاء الفلسطيني مسح إنفاق واستهلاك الاسرة، 2017)، وهي نسبة تعبر عن تدني مستوى الرفاه، ونسب فقر مرتفعة، لأن الجزء المتبقي من الدخل غير كاف لتلبية باقي الاحتياجات، حسب طرح أنجل (Engel's Law)، فيما يخص العلاقة بين الدخل والإنفاق على المواد الغذائية، الذي ينص على أنه كلما كانت الأسرة أكثر فقراً تكون نسبة الإنفاق من دخلها على الطعام أكبر، في نفس الوقت الإنفاق على الصحة والتعليم منخفض لا يتجاوز بالمتوسط 7%، وهو مؤشر سلبي أيضاً من حيث تأهيل المجتمع لمواجهة أعباء الفقر واحداث التنمية، هذه النسبة قبل الأزمات الأخيرة المتعلقة بفايروس كورونا، وأزمة ارتفاع أسعار السلع الأساسية نهاية العام 2021 وخلال العام 2022، وهي نسب لمتوسطات إنفاق الأسر الفلسطينية، أي انها ستكون مختلفة، وهناك فارق بين هذه النسب إذا تم تقسيم المجتمع الفلسطيني حسب فئات الدخل، وأعيد احتسابها، حيث ستكون أعلى بكثير في حال الأسر الفقيرة، وأقل من ذلك للأسر متوسطة الدخل، وأدنى كثيراً عند الأسر مرتفعة الدخل، هذا دون النظر إلى جودة السلع والخدمات التي تسلكها كل فئة، والتي ستتباين تبعاً لمستويات الدخل، بهذا البعد سنتابع اختلاف أنماط الاستهلاك الفلسطينية ارتباطاً بمستويات الدخل.

العمل والأجور في فلسطين

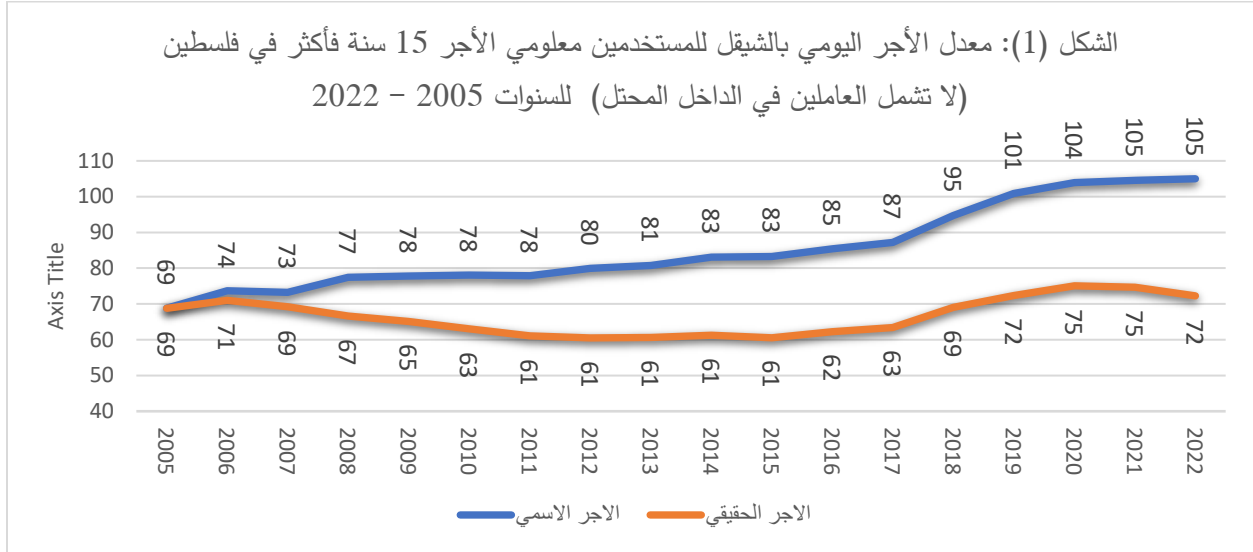
يعاني الاقتصاد الفلسطيني من تدني مستوى الأجور ومن معدلات مرتفعة للبطالة، حيث أن أكثر من ربع القوى العاملة الفلسطينية هم من العاطلين عن العمل بنسبة بلغت 26%، (بيانات العمل الإحصاء الفلسطيني، 2021)، مع تباين في نسب البطالة بين المناطق المختلفة، بعيداً عن استخدام النسب التي لا تبدو واضحة وفي كثير من الأحيان مضللة، بالعدد هذا يعني حوالي 372 ألف عاطل عن العمل، من أصل 1034 ألف قوام القوى العاملة الفلسطينية، موزعة بين 630 ألفاً في الضفة و 259 ألفاً في قطاع غزة، وحوالي 136 ألفاً في الداخل المحتل والمستعمرات، رغم التغيير في هذه المعطيات خلال العام 2022، حيث زاد

إجمالي القوى العاملة لتصل 1151 الف، منهم 953 ألفاً في السوق المحلي، مقابل 198 ألفاً في الداخل المحتل والمستعمرات، (الإحصاء الفلسطيني بيانات القوى العاملة الربع الثالث 2022)، رغم ذلك سمات سوق العمل لم تتغير، من حيث ارتفاع نسب البطالة وتدني أجور العاملين في السوق المحلي، كما استمر التباين في نسب البطالة المرتفعة بين الذكور والإناث، و43% على التوالي، وتباين المشاركة في القوى العاملة بين الذكور والإناث، و72% مقابل 19%، (نفس المصدر السابق)، وعند التطرق للحد الأدنى للأجور البالغ 1,450 شيقلاً كان حوالي 29% من العاملين في القطاع الخاص أجورهم أدنى من هذا المعدل، وبعد تعديله بداية العام 2022 ليصبح 1,880 شيقلاً، أصبح 40% من العاملين بأجور في القطاع الخاص الفلسطيني يتقاضون أجوراً أقل من الحد الأدنى للأجور المعدل، بمعدل أجر بلغ 1,461 شيقلاً في الضفة الغربية و705 شيقلاً في قطاع غزة (الإحصاء الفلسطيني بيانات القوى العاملة الربع الثالث 2022)، وهذا يثير التساؤل عن الجدوى من سن قانون يتعلق بالحد الأدنى للأجور إن لم تكن هناك آليات لضمان تطبيق هذا القانون، وأين يكمن الخلل ومن الجهة المسؤولة عن ذلك.

تراجع القوة الشرائية للأجور

هناك العديد من العوامل التي تؤثر في القوة الشرائية للدخل المتاح للمواطنين، وأبرز هذه المؤثرات هي مستويات الأسعار للسلع والخدمات التي تتعامل معها الأسرة الفلسطينية، هذا بشكل عام، ناهيك عن أن هذا الأثر غير متساو من حيث التأثير على شرائح الدخل المختلفة في المجتمع الفلسطيني، الفقراء ومتوسطي الدخل والأغنياء، لأن كل شريحة من هذه الشرائح يختلف نمط إنفاقها عن الأخرى، أي أن السلع والخدمات غير متشابهة من حيث النوع والكمية وحصتها من الدخل. كما أن هناك سلعاً وخدمات لا يتعامل معها الفقراء، أي تخلو منها السلة الاستهلاكية للفقراء، مقابل سلع وخدمات لا يتعامل معها الأغنياء، وهو ما يعرف إحصائياً واقتصادياً بالنمط الاستهلاكي لكل شريحة من تلك الشرائح في المجتمع الفلسطيني، وبالتالي تأثير ارتفاع الأسعار على القوة الشرائية للدخل، يحدده نوع السلع والخدمات التي تعرضت لتغير في مستويات أسعارها، ونظرياً كلما كان الارتفاع في الأسعار يطال السلع والخدمات الأساسية، يكون الأثر أكبر على الفقراء ومحدودي الدخل، لأن معظم دخلهم ينفق على هذه السلع، بالمقابل أن الارتفاع في أسعار السلع الترفيهية والكمالية يكون ذو أثر أكبر على شرائح الدخل الأعلى الذين تدخل تلك

السلع والخدمات بشكل أساسي ضمن نمطهم الاستهلاكي، مع فارق جوهري أن إمكانية الاستغناء عن السلع الكمالية والترفيهية هي ذات مرونة عالية.



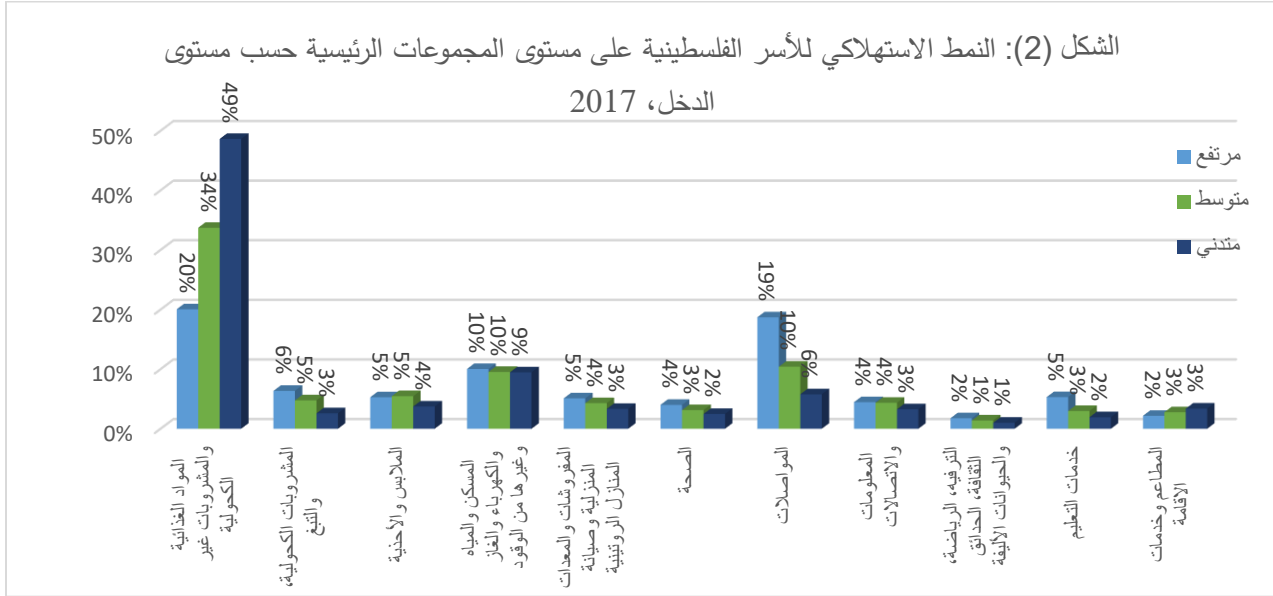
مصدر البيانات: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني سلسلة مسوح القوى العامل، 2005-2022.

بشكل عام عند تتبع الأجور في فلسطين خلال الفترة 2005 ولغاية 2022 نلاحظ أن الأجر الاسمي تغير من حوالي 70 شيقلاً بالمتوسط الى حوالي 105 شيقل، ولكن إذا ما تم الأخذ بعين الاعتبار تغير الأسعار وأثرها على الأجور خلال نفس الفترة فيما يعرف بالأجر الحقيقي، آخذون بعين الاعتبار تراجع القوة الشرائية، بسبب ارتفاع الأسعار نلاحظ أن الأجور الحقيقية (الأجور المعدلة بأثر تغير الأسعار) بقيت شبه ثابتة عند مستوى بالمتوسط حوالي 70 شيقلاً عن نفس الفترة، (الإحصاء الفلسطيني تقرير القوى العاملة 2021)، بالمتوسط دون التمييز في أثر تغير الأسعار بين شرائح الدخل المختلفة.

النمط الاستهلاكي

إن ارتفاع مستويات الأسعار وبالتالي معدلات التضخم، من أهم العوامل التي تحدد نمط الاستهلاك، كما أنها ذات علاقة مباشرة في التأثير على عدم المساواة في المجتمع، وتساهم في تعميق مشكلة الفقر، لأن تأثيرها على دخل الأسر الأفقر أكثر حدة مقارنة بغيرها من الأسر، كما تصبح الأسر التي كانت ضمن مستويات بالكاد أعلى قليلاً من مستوى خط الفقر عرضة للسقوط في برائن

الفقر، وبالتالي ارتفاع نسب الفقر على مستوى المجتمع، وتراجع أكبر في القدرة على تلبية الاحتياجات التي كان يمكن الحصول عليها قبل ارتفاع الأسعار .



المصدر: الإحصاء الفلسطيني، تقرير مسح إنفاق واستهلاك الأسرة الفلسطينية 2017.

من خلال البيانات المتعلقة بآخر مسح لإنفاق واستهلاك الأسرة الفلسطيني الصادر عن الإحصاء الفلسطيني في العام 2017، (تقرير مسح إنفاق واستهلاك الأسرة الفلسطينية 2017)، نلاحظ أن الأسر الفقيرة تنفق حوالي 50% من دخلها على المواد الغذائية بالمقابل تنفق الأسر متوسطة الدخل حوالي 34% من دخلها على نفس المجموعة، والأسر الأعلى دخلاً تنفق فقط حوالي 20% من دخلها على المواد الغذائية، وبإضافة ما ينفق على المسكن والملبس والمواصلات تنفق الأسر الفقيرة حوالي 70% من دخلها على هذه المجموعات، التي تعتبر المجموعات الرئيسية، وكلما زادت نسبة الإنفاق على هذه المجموعات من الدخل يعبر عن تدني مستوى الرفاه، لأن تلبيةها مبني على تقليص أو الاستغناء عن باقي السلع والخدمات الأخرى.

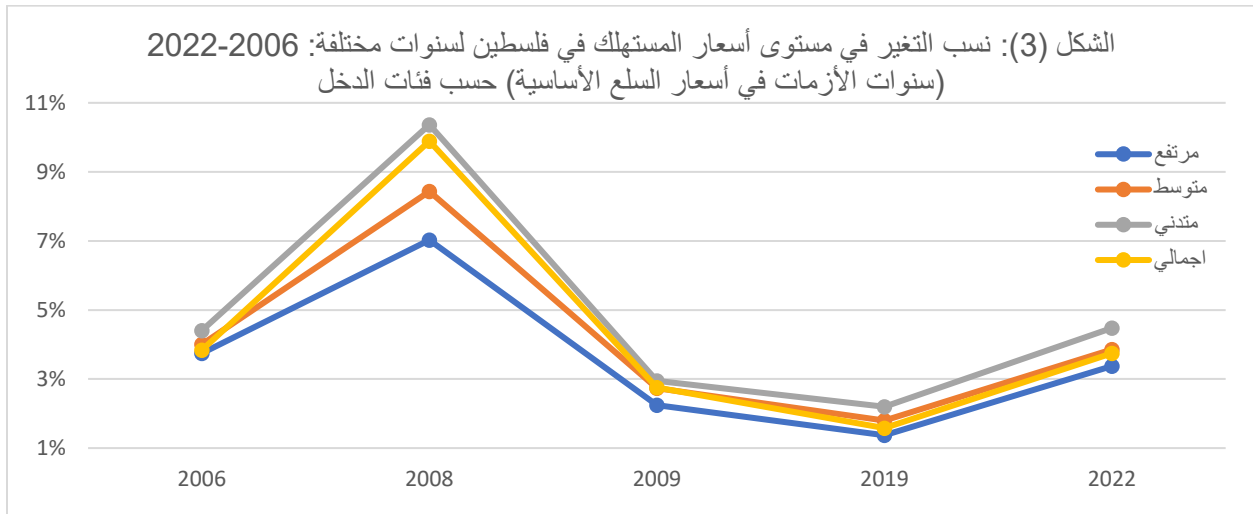
كما يجب الانتباه إلى نوعية السلع والخدمات ضمن المجموعة ذاتها بين الأسر ضمن فئات الدخل المختلفة، فمثلاً نلاحظ من الشكل أعلاه أن إنفاق الأسر الأعلى دخلاً مرتفعاً على مجموعة المواصلات مقارنة بالأسر الفقيرة رغم أنها خدمة أساسية، إلا أن تفاصيل الإنفاق مختلفة، فهي في حال الأسر مرتفعة الدخل ناتجة عن خدمة ذات رفاهية مرتبطة بملكية وسائل النقل المتمثلة بالسيارات وما تعنيه من رفاهية، مقابل استخدام وسائل النقل العامة وما تعنيه من معاناة واستهلاك للوقت والدخل بالنسبة للفقراء،

أيضاً عند التطرق للنسب لا بد من الأخذ بعين الاعتبار القيم التي تمثلها، بينما ينفق الفقراء 50% من دخلهم على الغذاء وتتفق الاسر الغنية 20% فقط، هذا لا يعني أن الفقراء يأكلون أكثر، على سبيل المثال الأسرة التي يصل دخلها الى 10,000 شيقل تتفق 2,000 شيقل على الطعام، وبالتالي يتبقى 80% من دخلها للسلع والخدمات الأخرى، وهو ما قيمته 8,000 شيقل، بالمقابل أسرة فقيرة بنفس عدد الأفراد دخلها 2,000 شيقل تعني إنفاق 1,000 شيقل على الطعام، وهذا يعني أن الأسر الفقيرة تستهلك طعاماً أقل رغم أنه يستحوذ على نسبة أكبر من دخلها. وإذا ما أضيفت باقي السلع الأساسية، سيستنفذ معظم دخل الأسر الفقيرة، بالمقابل الاسر الغنية تلبي احتياجات أساسية أكبر بمبالغ مالية أعلى ولكنها تمثل نسبة قليلة من دخلها، أي ان ما يتبقى من الدخل لبقية السلع والخدمات خاصة الترفيهية والكمالية كبير، يمكنها من التمتع بمستوى رفاه عالي.

خلال الـ 25 سنة الماضية ارتفعت الأسعار في فلسطين بحوالي 100%، وخلال أزمة الغذاء العالمي عام 2008 ارتفعت الأسعار بحوالي 10% خلال عام واحد، وفي العام 2022 ارتفعت الأسعار بحوالي 4%، وخلال نفس العام تغير متوسط الأجر في فلسطين من 77 شيقلاً الى 78 شيقلاً يومياً، أي شبه ثابت. الذي تعنيه هذه النسب والأرقام هو عندما ترتفع الأسعار كما حصل في معظم السنوات التي يوفر عنها الإحصاء الفلسطيني بيانات، دون أن تترافق مع تغيرات في مستوى الأجور، هذا يعني ان الدخل الحقيقي تراجع، وبالتالي لم تعد الأسر الفلسطينية تستطيع توفير نفس السلع والخدمات التي كانت توفرها سابقاً بمستويات الأسعار المرتفعة، في ظل نفس المستوى من الأجور، وعدم ملاءمة مستويات الدخل لمستويات الأسعار يتعزز بالارتفاع المستمر للأسعار بشكل تراكمي، بحيث تصل مع الزمن إلى مستويات لا يستطيع المواطن التعامل معها والحصول عليها، وهذا ما هو حاصل في الواقع الفلسطيني، عند تناول بيانات 55 ألف مشتغل في الضفة الغربية يتقاضون أقل من الحد الأدنى للأجور القديم 1,460 شيقلاً، حسب الإحصاء الفلسطيني، وتطبيق نمط إنفاق الأسر متدنية الدخل عليه، 50% من هذا الدخل للغذاء أي 730 شيقلاً، 4% ملابس أي 58 شيقلاً و2% صحة أي 29 شيقلاً و9% مسكن وتبلغ 131 شيقلاً تشمل الوقود المنزلي و2% تعليم أي 29 شيقلاً. الحال أكثر مأساوية عند تطبيق المثال على قطاع غزة حيث أن 117 ألفاً يتقاضون معدل أجر حوالي 705 شيقل، بنفس النسب السابقة تصبح حصة الغذاء 352 شيقلاً وحصة المسكن 63 شيقلاً وحصة التعليم 14 شيقلاً ومثلها للصحة، هذه هو الحال للربط بين بيانات الدخل ونمط الإنفاق، وعند الربط بتغير الأسعار نحو الارتفاع سنتدنى كمية السلع التي يتم الحصول عليها رغم ثبات المبالغ أو مستوى الدخل.

الفقر وارتفاع الأسعار

بالاستناد إلى تحليل بيانات نمط الإنفاق والأسعار الصادرة عن الإحصاء الفلسطيني خلال سنوات الأزمات نلاحظ أن العام 2008 ارتفعت فيه الأسعار بالمتوسط بحوالي 9.89%، ولم تطبق هذه النسبة كاملة ضمن تعديل مستويات الأجور، يمكن الاستدلال على ذلك من مراجعة تغير متوسطات الأجور عن نفس الفترة لنجد أنها حوالي 5% وهذا يعني أن الأجور الحقيقية من حيث الارتباط بالقوة الشرائية قد تراجعت. وبالأخذ بعين الاعتبار فئات الدخل الثلاث التي تغطيها هذه الورقة، نلاحظ أن التأثير غير متساو بينها ففي حين كان تأثير الأعلى دخلاً بالارتباط بنمط إنفاقهم والسلع التي كانت السبب في الارتفاع وهي السلع الأساسية، تأثرت دخولهم بأقل من المعدل لتكون حوالي 7%، والأسر متوسطة الدخل تأثرت أيضاً بأقل من المعدل حوالي 8.43%، بالمقابل الأسر الأقل دخلاً تأثرت بحوالي 10.37% أي أعلى من المعدل (انظر/ي الشكل أدناه).



المصدر: الإحصاء الفلسطيني، بيانات مشتقة، تقرير مسح إنفاق واستهلاك الأسرة الفلسطينية 2017، وبيانات الأسعار والارقام القياسية 2022.

حيث نلاحظ أن منحنى نسب التغير في أسعار المستهلك خلال سنوات الأزمات المتمثلة بارتفاع أسعار السلع الأساسية، كان دائماً أعلى من باقي الفئات، وأن منحنى التغير في نسب الأسعار للأسر مرتفعة الدخل كان الأقل، وهذا يوضح تأثير الأسر الفقيرة ومحدودة الدخل بغلاء أسعار السلع الأساسية أكثر من باقي الفئات، وأكثر مما يعبر عنه من خلال النسب المحسوبة على أساس متوسط دخل الأسرة الفلسطينية بشكل عام، وبافتراض تعويض الدخل خلال سنوات أزمات ارتفاع الأسعار بمعدل الدخل للجميع، بغض النظر عن مستوى دخلهم فهذا غير منصف، لأن الأسر الأفقر تأثر دخلها سلباً بأكثر من قيمة التعويض التي

ستضاف إلى أجورهم، أي أنهم رغم التعويض بنسبة غلاء المعيشة المحسوبة على متوسط الإنفاق للأسر الفلسطينية، إلا أن دخلهم الحقيقي يظل أقل من دخلهم قبل الغلاء. وبالتالي لن يحصلوا على نفس السلع والخدمات التي كانوا يستطيعون الحصول عليها سابقاً، وهو ما لم يحصل في الواقع، نقصد التعويض عن ارتفاع الأسعار المحسوب على أساس متوسط الإنفاق، والعكس صحيح للأسر ذات الدخل المرتفع، بحيث يحصلون على تعويض أكبر من حقيقة تأثر دخولهم، مما يفاقم الفجوة بين الفقراء والأغنياء. ناهيك عن أن تعويض شرائح الدخل حسب تباين تأثرها بتغيرات الأسعار ارتباطاً بالنمط الاستهلاكي المختلف حسب فئات الدخل غير مطروح للنقاش أساساً، وهذا له نوع من التداخيات، الأول يتعلق بتاكل الأجور أي ترجعها من حيث القوة الشرائية لأنه لم يحصل تعويض في الأجور عن ارتفاع الأسعار بشكل متوازن، والثاني تعميق الفجوة بين الفقراء والأغنياء في المجتمع الفلسطيني، وترجع في نسبة من ينتمي إلى شريحة متوسطي الدخل، نظراً لانتقالهم إلى شريحة الفقراء خاصة الذين هم على حافة الفقر، وبالتالي تعزيز انقسام المجتمع إلى شريحتين يتعزز التباين بينهما، على حساب اختفاء الشريحة الثالثة وهم متوسطو الدخل، هذا التحليل أكثر وضوحاً على بيانات العام 2008 والعام 2022 ارتباطاً بارتفاع أسعار السلع الأساسية تاتراً بارتفاع أسعار الغذاء العالمي وبالنزاع الروسي الأوكراني، ولكن الشعور به في العام 2022 كان أكثر حدة لأنه يحمل أثر ارتفاع الأسعار بشكل تراكمي، مبني على الارتفاعات التي حصلت في السنوات السابقة، والتي لم يتم التعويض عنها في مستويات الأجور بشكل دائم، للاستدلال على هذا الأثر على المدى الطويل ممكن الاطلاع على الشكل رقم (1) الخاص بالأجر الاسمي والحقيقي وكيف تتسع الفجوة بينهما عبر الزمن.

إذا ما أردنا أن نسأل أنفسنا ما الذي يعنيه ارتفاع الأسعار على معدلات الفقر وأعداد الفقراء وخط الفقر الوطني؟ فإنه وحسب بيانات العام 2017 بناء على مسح إنفاق واستهلاك الأسرة الفلسطينية، فإن خط الفقر المدقع كان 1,974 شيقلاً وخط الفقر العادي 2,470 شيقلاً، ومعدل الفقر في فلسطين 29.2%، (الإحصاء الفلسطيني بيانات مسح إنفاق واستهلاك الأسرة الفلسطينية للعام 2017)، أي حوالي ثلث السكان البالغ عددهم حوالي 5.3 ملايين حسب إسقاطات السكان للإحصاء الفلسطيني للعام 2022، أي أكثر من 1.5 مليون فقير، يتأثرون بارتفاع الأسعار، بشكل مختلف وأكثر حدة من فئات متوسطي الدخل والأعلى دخلاً، حسب ما تم توضيحه سابقاً، ارتباطاً بارتفاع أسعار السلع الأساسية، والأعداد أكبر من هذه الأرقام بتطبيق تغيرات الأسعار، لأن هذه المعطيات تتغير في السنوات اللاحقة، لأن نسبة الفقراء لا تبقى عند مستوى 29.2%، ولا يبقى خط الفقر عند نفس القيم

السابقة، بل سيرتفع خط الفقر. وفي ظل ثبات للدخل ستدخل أعداد أخرى لتضاف إلى قائمة الفقراء، مما يرفع من معدلات الفقر في فلسطين، ناهيك عن أن الفقراء السابقين تصبح أوضاعهم أكثر بؤساً، ومعرضين بشكل أكبر لمخاطر سوء التغذية نتيجة لتقليل كمية الطعام، وسوء الأوضاع الصحية نتيجة اضطرابهم لتقليل الخدمات الصحية، وعدم الحصول على التعليم الكافي نتيجة اضطرابهم أيضاً لتقليل خدمات التعليم أو الاستغناء عنها، لعدم القدرة على مواصلة التعليم خاصة في المراحل المتقدمة، التي لا تتوفر بشكل شبه مجاني من خلال الحكومة ووكالة الغوث، مما يؤدي إلى تعميق الفقر وتأييده، من خلال انتقاله عبر الأجيال، لأن ما يتم التخلي عنه من سلع وخدمات أساسية أو التقليل منها، يضر بتأهيل الأجيال القادمة من حيث امتلاك مقومات محاربة الفقر والفكاك منه، خاصة التعليم والصحة.

الاستنتاجات

- تستنتج الدراسة أن هناك تباين في تأثير التضخم على شرائح الدخل المختلفة ضمن المجتمع الفلسطيني، وأن الفقراء والفئات المهمشة أكثر تأثراً بارتفاع أسعار السلع الأساسية مقارنة بالأسر المتوسطة ومرتفعة الدخل.
- ارتفاع الأسعار للسلع الأساسية يعزز الفجوة بين الفقراء والأغنياء ويساهم في زيادة نسب الفقر وأعداد الفقراء في ظل عدم التعويض عن أثر ارتفاع الأسعار بشكل دائم ومتواز، كما هو واقع الحال في المجتمع الفلسطيني بقطاعيه الخاص والعام.
- التضخم في الاقتصاد الفلسطيني مستورد من الخارج نتيجة لاعتماده على أكثر من 70% من الاحتياجات على شكل واردات خارجية، وبالتالي يتطلب سياسات علاجية مختلفة عن تلك التي تنتهجها الدول المنتجة للسلع محلياً وتعاني من التضخم.
- الحد الأدنى للأجور القديم 1,450 شيقل والمعدل 1,880 غير مطبق. يستدل على ذلك نسب وأعداد من يتقاضون أجوراً أقل من الحد الأدنى للأجور، وتعديل الرقم مع بداية العام 2022، فقط انعكس في زيادة الأعداد والنسب لمن يتقاضون أقل من هذه القيمة.
- تراجع القطاع الزراعي من العوامل الهامة في تراجع القدرة على تحقيق نوع من الاستدامة الغذائية للسلع الاساسية، ومدخلات الإنتاج الأساسية، وبالتالي عدم القدرة على التحكم في مستويات الأسعار خاصة للسلع الاساسية.
- إن الارتفاع في أسعار السلع المستوردة سيفاقم من مشكلة العجز في الميزان التجاري الفلسطيني، المزمنة أصلاً، وسيرفع مع العجز في ميزان المدفوعات، وبالتالي زيادة عبء الدين الخارجي.
- رفع أسعار الفائدة على القروض خاصة الفردية يفاقم من العبء على الأفراد المقترضين، بحيث يصبح مركب، فمن جهة تتراجع القوة الشرائية لدخلهم بسبب ارتفاع الأسعار، ويتراجع الدخل المتاح لديهم بسبب زيادة الأقساط.
- العبء الأكبر من ارتفاع الأسعار للواردات منتبهة الصنع أو مدخلات الإنتاج، يتم ترحيله إلى المستهلك الفلسطيني، من خلال رفع أسعار السلع النهائية المتاحة في الأسواق للاستهلاك النهائي، وكذلك تعديل سعر الفائدة.
- البنوك التجارية والمستوردين والمنتجين (خاصة المحتكرين لبعض السلع)، لديهم القدرة على حماية أنفسهم من آثار تغيرات الأسعار العالمية والمحلية، من خلال الحفاظ على هامش الربح المحدد مسبقاً، وهذا يعتمد على القدرة الاحتكارية المتوفرة لديهم، من خلال الاحتكار المباشر أو التكتلات الاحتكارية التي يتم تشكيلها، وإذا ترافقت مع جشع بعض التجار في رفع

الأسعار تتعاظم الأرباح تبعاً للإزمات، بحيث لا يتم الاكتفاء بعدم المساهمة في تحمل نسبة من العبء وإنما الاستفادة في تحقيق مستويات أعلى من الأرباح وتراكم رأسمالي.

- في ظل عدم توفر بنك مركزي وعملة محلية تتعطل الكثير من السياسات النقدية التي يمكن تطبيقها، وفي ظل اقتصاد ضعيف وصغير ومعتمد بشكل كبير على الواردات، لا يمكن التأثير في مستوى أسعار صرف العملات الأجنبية، ناهيك عن التأثير في أسعار السلع في الأسواق العالمية.

التوصيات

- تفعيل سياسات تتعلق بتطبيق فعلي للحد الأدنى للأجور، رغم الملاحظات على تحديد القيمة للحد الأدنى للأجور المعدل تحت خط الفقر الوطني، إلا أن نسب من يتقاضون أجوراً أقل منه مرتفعة، وإذا تم البحث في تركيبة هذه الفئة سنجدهم من الفئات المهمشة التي تحتاج إلى إسناد قانوني واجتماعي.
- تطبيق نسب غلاء المعيشة والذي ينص عليه القانون لا يجب أن يكون خاضعاً للتفاوض وإنما إجراء تلقائي سنوي، بنص القانون، وبالتالي ضمان تطبيق القطاعين العام والخاص لغلاء المعيشة، للحفاظ على القوة الشرائية للدخل.
- لا بد من استهداف تقليل الفجوة بين فئات الدخل المختلفة من خلال فرض تعديلات سنوية على الدخل تتناسب بشكل عكسي من مستوى الدخل، من خلال تطبيق نسب الزيادة لذوي الدخل المحدود والمتدني يجب أن تكون أعلى من ذوي الدخل المتوسط والمرتفع لهدفين:
 - الأول يتعلق بتمكينهم من توفير الاحتياجات الأساسية وإخراجهم من دائرة الفقر.
 - الثاني يتعلق بتحقيق توزيع أكثر عدالة للدخل وتقليص الفجوة بين الأغنياء والفقراء.
- الضغوط التضخمية على السلع الأساسية خارجية، التضخم مستورد وبالتالي المعالجة تتطلب أن تكون أحد أهدافها في البداية تنوع وتوسيع مصادر الواردات لتجنب الاحتكار، والهدف الثاني البدء بسياسات إحلال الواردات للسلع الأساسية.
- محاربة الاحتكارات المحلية والتي من خلال متابعة مستويات أسعار السلع العالمية وربطها بالتغيرات المحلية، يحث يلاحظ الاستجابة السريعة لارتفاع الأسعار العالمية في الأسواق المحلية، بالمقابل لا تتراجع مستويات الأسعار محليا لمستوياتها السابقة عندما تتراجع في الأسواق العالمية بنفس الوتيرة.
- تفعيل نظام ضرائب تصاعدي ارتباطاً بمستوى الدخل لتعزيز عدالة توزيع الدخل.
- استهداف جغرافي لتطوير المناطق المهمشة من حيث الخدمات الصحية والتعليمية والبنية التحتية.
- تعزيز القطاع الزراعي من خلال سياسات رسمية داعمة ضمن برنامج تراكمي، كونه هذا القطاع يشكل الحلقة الأولى في سلسلة الإنتاج الحقيقي، ويعتبر مصدر أساسي لتوفير السلع الأساسية، ويضمن الاستقلالية والاستدامة في توفير الغذاء، وجزء هام من مدخلات الإنتاج، وذو أبعاد وطنية في الحفاظ على الأرض من المصادرة وتعزيز الارتباط بها.

- لا بد من انتهاج سياسات دعم حقيقي للتأثير في مستويات أسعار السلع الأساسية، بالتوازي مع سياسات تهدف إلى إحلال الواردات بسلع محلية.
- لا بد من التدخل المباشر خاصة في أسعار الخدمات والسلع شبه الاحتكارية، مثل الكهرباء والاتصالات، بتحديد سقف سعري لحماية المستهلك من أثر الاحتكار.
- دخول الحكومة بشكل أساسي في توفير السلع الاستراتيجية التي تتعلق بالحياة اليومية للمواطنين وخاصة الفقراء.
- عدم الاعتماد إلى توصيات البنك الدولي وصندوق النقد فيما يخص رفع الدعم عن السلع والتلاعب بأسعار الفائدة لكبح جماح التضخم، لأنها في الحالة الفلسطينية ليست محلية وإنما مستوردة، وبالتالي تطبيق هذه السياسات محلياً لن يكون له أثراً على أسعار السلع في البلدان المصدرة لها.
- مراقبة البنوك التجارية فيما يخص تعديلات أسعار الفائدة لحماية المقترضين، خاصة الأفراد ممن ليس لديهم القدرة التفاوضية عند التعاقد، كذلك إلزامها بتطبيق تعديلات أسعار الفائدة على الودائع، لتحقيق نوع من العدالة.
- دعم القروض الاستثمارية في مجالات محددة ضمن سياسة تشجيع توطين الاقتصاد، خاصة لإنتاج سلع أساسية واستراتيجية تضمن السيادة عليها وتحييد تأثيرها بالتقلبات الخارجية للأسعار.
- العمل ضمان آلية إلزام البنوك بالعمل على مزيد من الشفافية والوضوح حول الفوائد على القروض عند التعاقد مع المقترضين خاصة الأفراد، لضمان المعرفة المسبقة من قبل المقترضين بحيثيات التغير على أسعار الفائدة التي يتم الاتفاق عليها عند التعاقد.

المصادر والمراجع

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022. الأسعار والأرقام القياسية المنشرة السنوية 2021. رام الله - فلسطين.
<https://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2608.pdf>
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022. مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي: (2021). رام الله - فلسطين.
<https://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2605.pdf>
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2018. النتائج الرئيسية لمستويات المعيشة في فلسطين، الانفاق والاستهلاك والفقير، (2017). رام الله - فلسطين.
https://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2368.pdf?date=7_5_2018
- سلطة النقد الفلسطينية، 2022، أسعار الفائدة على الودائع والقروض، الربع الثاني 2022.
<https://www.pma.ps/ar/Statistics//QuarterlyStatisticalBulletin>
- عودة، سيف الدين، (2023). مداخلة خاصة بحملة تمويل التعليم وإلغاء الديون، سلطة النقد الفلسطينية. رام الله - فلسطين.
- Ivanic, Maros; Martin, Will. (2008). Implications of Higher Global Food Prices for Poverty in Low-Income Countries. Policy Research Working Paper No. 4594. World Bank, Washington, DC. © World Bank. <https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/6723> License: CC BY 3.0 IGO.”
- Ha, Jongrim; Kose, M. Ayhan; Ohnsorge, Franziska; Yilmazkuday, Hakan. (2023). Understanding the Global Drivers of Inflation: How Important Are Oil Prices?. Policy Research Working Papers;10283. World Bank, Washington, DC. © World Bank. <https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/38563> License: CC BY 3.0 IGO.”
- Michael P. Todaro, Stephen C. Smith, (2012) Economic development, 11th. ISBN 978-0-13-801388-2